

المحاضرة الثالثة والرابعة التخلف والطريق اللا رأسمالي

فلطريق غير الرأسمالي هو - من وجهة نظر د. محمد الزعبي - الممر شبه الإجباري للبلدان المتخلفة الذي تتحول خلاله ثورة التحرر الوطني الديمقراطي إلى ثورة اشتراكية انطلاقاً من:
أولاً : واقع العصر وطبيعته الثورية باعتباره عصر زوال الرأسمالية والانتقال إلى الاشتراكية

ثانياً: الموصفات الخاصة للعملية الثورية في البلدان النامية ذاتها وأقول هنا شبه الإجباري وليس إجبارياً أخذاً بعين الاعتبار أمرين أولهما: انه لا يجوز من حيث المبدأ في القضايا الاجتماعية المجازفة بإعطاء أحكام قسرية وقاطعة وخاصة حين يتعلق الأمر بالمستقبل ثانيهما : إن مقولة (الطريق غير الرأسمالي ما تزال موضع اخذ ورد وفحص لدى الباحثين الاجتماعيين الأمر الذي يستوجب إبقاء الأبواب مفتوحة بينها وبين أكثر من تقييم ومن اجتهاد ومهما يكن من أمر فإن جملة من العوامل الموضوعية تجعل البعد الاشتراكي في مسألة الطريق غير الرأسمالي هو أقوى من البعد أو الميل الرأسمالي .
من أهم هذه العوامل :

- 1- التناقض الموضوعي بين الامبريالية العالمية كمستغل ومضطهد وحركة التحرر الوطني باعتبارها موضوع ذلك الاستغلال والاضطهاد
 - 2- كون تجاوز حالة التخلف مرتبطاً بصورة أساسية بالتنمية التي هي بدورها مرتبطة بحشد كافة إمكانات الأمة وطاقاتها المادية والروحية في عملية الإنتاج وتجديد الإنتاج الأمر الذي لا يتأتى إلا بإزالة استغلال الإنسان للإنسان من خلال علاقات الإنتاج والنظام الاشتراكي
 - 3- الإمكانية التي يتيحها وجود المعسكر الاشتراكي لتحويل ثورة التحرر الوطني إلى ثورة اشتراكية وذلك بواسطة الحماية والدعم المادي والمعنوي الذي يقدمه هذا المعسكر
 - 4- المثال العملي الذي قدمه انتقال عدد من الجمهوريات السوفيتية المتخلفة (جمهورية منغولية الشعبية خاصة) مباشرة إلى الاشتراكية مطلقة بصورة فعلية وإلى غير رجعة واقع التخلف المقيت
- إن التطور اللا رأسمالي لكي يكون سائراً في طريقه الثوري فلا بد أن تتاح في ظله حدود دنيا من الفرص السياسية والاقتصادية والثقافية للجماهير الشعبية المنتجة بحيث يغدو من الممكن القيام بعملية إقلاع شامل تنتهي معه ظروف الاستغلال وحالة التخلف وإلا فإنه ينقلب بدوره إلى جزء من الرتابة الدائرية أو الحلقة شبه المفرغة التي تدور بها البلدان النامية المتخلفة .

حركة التحرر الوطني والاشتراكية

الميزات الأساسية للواقع الخاص الذي تعاني منه حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث :

- 1- التخلف
- 2- الخضوع بصورة أو بأخرى للامبريالية العالمية
- 3- التجزئة القومية في كثير من الحالات

وقد عكست إيديولوجيتها المختلفة هذا الواقع الموضوعي وانعكست عنه وجاءت بالتالي تحمل سماته السلبية والإيجابية

إن طبيعة ومحتوى الضياع في البلدان المتخلفة والمستعمرة هي غير طبيعته ومحتواه في البلدان المتقدمة فالإنسان المتخلف مسحوق مرتين مرة أمام نفسه كمتخلف ومرة أمام غيره كمستغل مرة أمام المصنع ومرة أمام المدفع انه متخلف لأنه مسحوق ومسحوق لأنه متخلف والمجتمع المتخلف فوق هذا وذاك يفنقر بحكم العلاقات الإنتاجية الموروثة التي تعكس وتتعاكس عن بنى اقتصادية ما برحت تتراكم فوق بعضها بعضاً منذ الإنتاج الرعوي البدائي وحتى الإنتاج الصناعي الآلي مروراً بالاقتصاد الزراعي إلى مزية الوضع في الانقسام الطبقي وبالتالي الصراع الطبقي الأمر الذي كان سيجعل في انتشاره من وهدة التخلف سواء عن طريق التطور الرأسمالي أو غير الرأسمالي

أمام هذا الحاضر المعقد الصعب أمام هذا التشيء المنظم وجد الإنسان نفسه مضطراً للهروب للخلف للماضي البعيد عندما كان أبوه يثيرون الرعب لمن يحكمه اليوم .

ما هي الأسباب أوقعت الفكر الاشتراكي القومي في البلدان المتخلفة في جملة من الأخطاء البرجوازية الصغيرة؟

أبرزها:

- 4- معارضة الطبقة العاملة بـ الفلاحين حيث وصلت هذه المعارضة عند البعض إلى حد اعتبار أن طبقة الفلاحين في البلاد المستعمرة هي الطبقة الثورية الوحيدة التي لا تخشى أن تخسر في الثورة شيئاً وإن النقابات والعمال والحكومة إنما يستغلون جماهير الفلاحين استغلالاً مكيفيلياً لا أخلاقياً
 - 5- معارضة الصراع الطبقي بـ النضال القومي أو الوطني إن جوهر الخطأ في هذه المسألة ناجم أولاً عن عدم استيعاب الديالكتيك المادي ولا سيما ديالكتيك العام والخاص والفرد وثانياً عن الفهم المثالي للمسألة القومية القائم على اعتبار الأمة ظاهرة ثابتة بصورة مطلقة وليس ظاهرة تاريخية
 - 6- التقليل من أهمية الصراع الطبقي ومعارضته بشعار التعاون بين الطبقات أو تذويب الفوارق الطبقيّة لقد اعتبر البعض أن عدم وجود تمايز طبقي في البلدان المتخلفة وبالذات عدم وجود برجوازية كبيرة مهيمنة تعارضها طبقة عاملة كبيرة وفعالة كما هي الحال في الدول الرأسمالية الصناعية اعتبروا ذلك سبباً كافياً لتجاوز مسألة الصراع الطبقي من حيث الأساس واستبدالها بشعارات توفيقية مختلفة أبرزها شعار الشعبية القائم على اعتبار أن الشعب كله كتلة متجانسة ذات مصالح موحدة أو شبه موحدة .
- المهام الثورية المتعددة والمتنوعة والمتشابكة التي تواجهها حركة التحرر الوطني العربية**

أن حركة التحرر الوطني العربية بهذا المعنى تواجه في فترة زمنية واحة مهام ثورية متعددة ومتنوعة ومتشابكة فهناك :

أولاً : التناقض بينها وبين الامبريالية العالمية وامتدادها الرئيسيين الصهيونية والرجعية باعتبارهما تمثلا للعدو المشترك لحركة التحرر الوطني العربية

ثانياً : التداخل بين كل من الثورة الوطنية – الاستقلالية – والثورة الديمقراطية البرجوازية والثورة الاشتراكية وما يخلقه هذا التداخل من صعوبة في تصنيف القوى الطبقية في البلاد العربية

ثالثاً : التناقضات الاجتماعية والطبقية القائمة في قلب كل ثورة من هذه الثورات على حدة.

رابعاً : واقع التخلف الذي تنطلق منه حركة التحرر الوطني العربية حيث الافتقار إلى طبقة عاملة واسعة ، منظمة وواعية لهذه الطبقة وإلى ممثلين فعالين وأقوياء لهذه الطبقة وحيث تتداخل تخوم الطبقات المختلفة مع بعضها ولا سيما المتجاورة منها بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعشائرية والعشائرية يميع الانقسام الطبقي ويخفف من حدة الصراع الطبقي فيه .

المحاضرة الخامسة

الدور القيادي للبرجوازية الصغيرة في البلدان النامية

البرجوازية إطلاقا هي الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي وتستخدمها لاستغلال العمال المأجورين وتحتصر السيادة الاقتصادية والسياسية عادة في الشرائح الأعلى من هذه البرجوازية التي من خلال امتلاكها لوسائل الإنتاج الكبرى تتحكم بكامل الدورة الاقتصادية في المجتمع (الإنتاج ، التوزيع ، الاستهلاك) وتخضع لها كافة الفئات والشرائح والطبقات الأدنى بوصفها غير مالكة لأية وسيلة إنتاج أو بوصفها تملك أدوات إنتاج بسيطة يمكن أن تقوى على الصمود لكنها لا تقوى على المنافسة

وتعتبر البرجوازية الصغيرة الفئة الأوسع والأعرض والأهم من بين كافة الفئات المتوسطة والتي هي طبقا لتسميتها برجوازية من جهة إلا أنها صغيرة من جهة أخرى صغيرة سواء بالقياس إلى حجم مداخل عناصرها أو بالقياس إلى فعاليتها الاقتصادية عامة وهي البرجوازية الصغيرة تتألف بصورة أساسية من :

أ - صغار المنتجين ممن يملكون وسائل إنتاج بسيطة ولا يستثمرون بسببها عملا مأجورا وإنما يعتمدون في إنتاجهم على عملهم الشخصي

ب - صغار الكسبة ممن يمارسون أعمالا اقتصادية مختلفة لا تدخل مباشرة في صميم العملية الاقتصادية ولكنها تدور في فلكها .

الأمر الذي ينطبق بصورة أساسية على : صغار الفلاحين، الحرفيين، الصناع صغار التجار وفئات اجتماعية أخرى تندرج إما بحكم مداخلها (قسم من الموظفين) وإما بحكم طبيعتها الاجتماعية الخاصة (الطلاب صغار ومتوسطي رجال الدين

يحدد لينين مفهوم البرجوازي الصغير من خلال :

1 - كونه منتجاً صغيراً

2 - كونه ينتج في نظام معين للاقتصاد التجاري

بأي حال فإن مفهوم البرجوازية الصغيرة مرتبط بمفهوم البرجوازية عامة والمرتبط بدورها في النظام الرأسمالي.

إن ابرز ما يميز البرجوازية الصغيرة هو نسبيتها ذلك أنها صغيرة بالقياس إلى غيرها (الكبيرة) وهذه النسبية هي التي تحدد قيمتها الثورية الصغيرة سواء في المجتمع الرأسمالي أو في البلدان النامية فلقد لعبت هذه البرجوازية الصغيرة في المجتمع الرأسمالي دوراً تقدمياً سيما في مرحلته الامبريالية لأن المسافة الضخمة التي تفصلها عن برجوازية الاحتكارات وضعها موضوعياً في صف الطبقة العاملة والفئات المسحوقة الأخرى وجعلها ترفد باستمرار الأحزاب الاشتراكية والشيوعية بسيل من المناضلين والقادة

أما في البلدان النامية فقد اختلف دورها بسبب اختلاف طبيعتها ذلك أن عملية التطور الاجتماعي قد سارت في البلدان النامية بصورة مغاير بدرجة أو بأخرى بكيفية أو بأخرى لما هي عليه الحال سواء في مجتمعات النظام الرأسمالي أو في مجتمعات النظام الاشتراكي وذلك بالاستناد إلى مجمل الظروف العيانية الخاصة بها.

أن طبيعة ودور وأهمية كل من الطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي البرجوازية والبروليتاريا ن تختلف في البلدان النامية عنها في البلدان الرأسمالية الأمر الذي يترتب عليه ضرورة اختلاف طبيعة ودور وأهمية الفئات المتوسطة وخاصة البرجوازية الصغيرة هنا عنه هناك

أمام هذه الإشكالية الثورية الجديدة هذا التعقيد الخاص وفي محاولة للخروج من هذا المأزق الجديد انقسم الفكر الثوري في البلدان النامية إلى ثلاثة أقسام :

الأول : هرب من المشكلة إلى الوراء حيث لا فائدة من وجهة نظر هذا القسم من التماذي في الباطل (القفز فوق المراحل والظروف الموضوعية) وانه لا يمكن الدخول إلى حرم الاشتراكية إلا من الباب الشرعي العريض باب الطريق الرأسمالي **الثاني :** هرب من المشكلة إلى الأمام على قاعدة ليس من سبيل لمعالجة أمراض اشتراكية إلا بمزيد من الاشتراكية وطرح هذا القسم انتهاء مرحلة قيادة البرجوازية الصغيرة وعدم جدواه

الثالث : ارتأى عدم الهروب من المشكلة بل محاولة حلها من الداخل أي القبول مبدئياً بقيادة البرجوازية الصغيرة والتعاون معها وإغرائها بسلوك طريق خاص إلى الاشتراكية طريق لا يهدد مصالحها أو بقائها وبنفس الوقت يحقق بشكل تدريجي طموحات الفئات الشعبية المنتجة والكادحة ، هذا الطريق هو الطريق اللا رأسمالي

حول المنظور السوسيولوجي للتنمية

في مسألة المنظور السوسيولوجي للتنمية لا بد من توضيح الأمرين التاليين أولاً : إن مسألة تحديد الوجه السوسيولوجي للتنمية هو أمر ينتمي إلى طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع العام من جهة وبقية العلوم الاجتماعية الخاصة من جهة أخرى من حيث أن هذه العلاقة تنطوي جدلياً على صورتين الوحدتين والتمايز وعلى سبيل التبسيط يمكن افتراض انعقاد ندوة أو مؤتمر خاص حول مسألة التنمية وبالتالي تكليف عدد

من الباحثين المختصين بتغطية كل جوانب القضية أنه من الطبيعي ان يكون بين هؤلاء الباحثين من يلقي الضوء على تاريخ السيطرة الاستعمارية وحركة التحرر الوطني ، ومن يفحص الأسس السيكولوجية لظاهرتي التخلف والتطور عالم نفس، ومن يوضح أثر الصراعات الدولية على عملية التنمية (عالم سياسة) ومن يوضح الأسس والجوانب الاقتصادية للعملية التنموية عالم اقتصاد ولا بد من باحث يوضح الأسس والجوانب الاجتماعية للعملية التنموية (عالم اجتماع)

إن طبيعة العلاقة الجدلية بين علم الاجتماع (المنظور السوسيولوجي) وبقية العلوم الأخرى (المنظور الاقتصادي والسياسي 0000الخ) لا بد أن تفضي فيما يتعلق بالأبحاث السابقة إلى ما يلي :

- انه من المستحيل أن يستطيع أي باحث عزل نفسه تماما عن مجالات الباحثين الآخرين

- انه لا بد وان يحمل كل بحث لونا خاصا يميزه عن غيره من الألوان الأخرى

- إن الباحث الاجتماعي هو اشد الجميع حرجا في أن يعزل نفسه أو يميز نفسه بالقدر الذي يستطيع به الآخرين تمييز أنفسهم وألوانهم

إن هذا الحرج الذي يواجهه العالم الاجتماعي يجد تبريره الموضوعي في الحقيقة التي مؤداها أن كلاً من الظواهر التاريخية والنفسية والسياسية والاقتصادية إن هي إلا ظواهر اجتماعية أولاً وقبل كل شيء من جهة ومن جهة ثانية فإن عموميتها هذه (طابعها الاجتماعي العام) لا تلغي لا يلغي خصوصيتها (طابعها) السياسي والاقتصادي و النفسي والاجتماعي (أي أن الظاهرة الاجتماعية بما هي ظاهرة اجتماعية تختلف عن الظاهرة السياسية والاقتصادية و النفسية بصورة أو بأخرى

ثانيا : إن مفهوم التنمية ينبغي ألا يختلط مع عدد من المفاهيم التنموية الخاصة والتي غالبا ما يستعملها علماء الاجتماع والاقتصاد (الغربيون) انطلاقا من خلفية إيديولوجية برجوازية مثل مفاهيم النمو والتقدم والتطور والتغريب والتحديث من حيث أن التنمية تعني بصورة جوهرية تفتح تفتيح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع المعني (المتخلف والراكد) ومن ثم توجيه هذه الطاقات وصبها في سبيل تحرير الفرد والمجتمع من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية أي بما يؤدي إلى تبديل الحالة الاجتماعية الراهنة المتسمة بالتخلف أو الاستغلال أو بهما معاً (اختلال النسق الاجتماعي) إلى حالة تتسم بالأخوة والعدل والمساواة وبالتالي الخلو من الفقر والجهل والمرض (النسق الاجتماعي المتوازن)

إن النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية في القرن التاسع عشر ولا سيما نظرية التطور قد انعكس على علم الاجتماع في صورة ما سمي (بالدارونية الاجتماعية) فان القفزة التكنولوجية الهائلة التي شهدتها القرن العشرين ولا سيما في نصفه الثاني (الثورة الصناعية الثانية) في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية خاصة وما أدت إليه هذه الثورة الصناعية من توفير للخدمات والسلع المحسنة لأفراد تلك المجتمعات وبالتالي تحسين وضعهم الاقتصادي قد انعكست بدورها على علم الاجتماع

المعاصر (البرجوازي خاصة) في صورة عدد من الاتجاهات التي تغطي اليوم على علم اجتماع التنمية ابرز هذه الاتجاهات :

اتجاه النماذج أو الأنماط المثالية للمؤشرات : ويقوم هذا الاتجاه على :
أ- تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو (نماذج مثالية)

تحديد ما يعد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف بوصفها مؤشرات أو (نماذج سلبية)

صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم
أما هذه النماذج المثالية فقد ذهب البعض إلى تحديدها وبالتالي قياسها كمياً انطلاقاً من مسائل كالدخل الفردي ، التعلم ، التحضر ، التغذية ، أجهزة الراديو التلفزيون الموبايل ... الخ بينما ذهب البعض إلى قياسها كيفياً بالجوء إلى معايير قيمية جماعية أو فردية (فيبر - بارسونز)

الاتجاه التطوري المحدث : ويقوم هذا الاتجاه على إحياء النظرية التطورية القديمة والإفادة منها في دراسة المجتمعات النامية (المتخلفة) وذلك من خلال:
1 - تحديد المراحل المختلفة التي مرت بها المجتمعات المتطورة (المصنعة)

2 - تحديد موقع البلد المتخلف عن ذلك السلم التطوري
3 - قياس المسافة المتبقية بين النموذجين أي معرفة المدة اللازمة لكي يلتحق البلد المتخلف بالبلد المتقدم النموذج وخير من يعبر هذا الاتجاه هو روستو في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي - البيان غير الشيوعي)

الاتجاه الانتشاري : ويقوم هذا الاتجاه بدوره على مسلمة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل التي ينبغي أن تحذى وذلك عن طريق نقل العناصر الثقافية (المادية والروحية) من المتقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها.

اتجاه تغير الأفراد نفسياً : يحاول هذا الاتجاه التركيز على درجة (الدافعية) الفردية أو الحافز الفردي باعتباره الدعامات الأساسية للتنمية ولا بد وفق هذا الاتجاه من تحديد الصفات السلوكية والنفسية للإنسان المتقدم سواء الآن أو إبان فترة (الإقلاع) التنموي الأولى باعتبارها أي الصفات السلوكية والنفسية (النموذج) الذي على الإنسان المتخلف تقليده وحذوه

الاتجاه الاقتصادي : ويقوم هذا الاتجاه على التمرکز حول المنظور الاقتصادي سواء في تفسير ظاهرة التخلف أو في وضع العلاج لها التنمية ويتساوى لدى أصحاب هذا الاتجاه مفهوم التنمية مع مفهوم النمو ومفهوم التخلف مع مفهوم التأخر ويعتبر مفهوم المسافة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو المفهوم المركزي لديهم بحيث يصبح ردم هذه المسافة الاقتصادية بحلول اقتصادية صرفة هو الطريق التنموي الصحيح
وفي الواقع فإن هذه الاتجاهات الخمسة وغيرها من الاتجاهات المشابهة على ما بينها من فوارق شكلية إنما تلتقي في نقطتين أساسيتين :

الأولى : هي أن الغرب بصورة عامة يمثل نموذج متقدم بالقياس إلى دول العالم عامة ودول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية (العالم الثالث) خاصة

الثانية : أن المسافة الكائنة بين النموذج الأول المتقدم والنموذج الثاني المتخلف هي مسافة تنتمي إلى الناحية الاقتصادية بصورة أساسية وان ردمها لا يمكن أن يتم إلا بوسائل اقتصادية أيضا (استيراد التكنولوجيا الغربية والقيم الاجتماعية الغربية الملانمة لها)

الأمر الذي يرفضه علم الاجتماع الاشتراكي وكل اللذين لاحظوا عمليا (كيف تتخبط ذبابة النمو الاقتصادي في نسيج عنكبوت المؤسسات الاجتماعية) وان الميل المتزمت إلى ارفع نماذج التحليل قد أوقع الطلاق بين التحليل الاقتصادي وبين العلوم الاجتماعية الأخرى وحرمه من فائدتها ذلك أن التحليل الاقتصادي كلما كان أكثر تقدما ودقة كان أقل قدرة على تعيين دور العناصر غير الاقتصادية .

ففي مؤتمرات كامبردج حول التنمية والتي ظلت تنعقد طيلة سنوات العقد السابع بشكل دوري لفحص استراتيجيات التنمية في العالم الثالث كان واضحا وجود منظورين أساسيين لمسألة التنمية : منظور اقتصادي ومنظور اجتماعي وبينما تبني أصحاب المنظور الأول الرأي الذي مفاده أن التوسع الصناعي وحده بين مجالات الاقتصاد ككل هو الذي يوفر الفرصة للخلاص إذ تخلق التكنولوجيا المتقدمة كميات كبيرة من رأس المال بسرعة بل وتؤمن المصادر اللازمة لتطوير ذاتها هي تبني أصحاب المنظور الثاني الرأي الذي مفاده أن تركيز الصناعة بحيث تقوم على التقنية الأحدث

إن التنمية الاجتماعية واقع الحال لا يمكن النظر إليها بوصفها مجرد إسقاط للتنمية الاقتصادية على المجال الاجتماعي فبلاد العالم الثالث وان تكن متأخرة كثيرا عن البلاد الرأسمالية المتطورة في ميادين الطب والإذاعة وإنتاج الكتب 00000 الخ إلا أنها كما يقول بيبير جاليه ليست بعيدة كثيرا عن البلاد الرأسمالية المتطورة في ميدان التعليم ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية في البلدان الاشتراكية المحسوبة على البلدان النامية (الصين – فيتنام – كوبا) هي متقدمة بما لا يقاس على ما هو سائد في البلدان الرأسمالية المتطورة التي تسيطر فيها علاقات الاستغلال والاستعباد والاغتراب والضياع رغم وضعها المتطور .

انه انطلاقا من العلاقات الجدلية الكائنة أولا :بين البناء الفوقي والبناء التحتي وثانيا: بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في البناء التحتي فان الإنسان يعتبر الحلقة الأقوى في هذه السلسلة من العلاقات لأنه هو الذي يصنع ويطور قوى الإنتاج الأمر الذي يستتبع تبديلا في علاقات الإنتاج ومن ثم في كل البناء الاجتماعي التحتي والفوقي وعلى هذا الأساس فان تنمية الإنسان تكتسب أهمية خاصة في أي خطة تنموية اقتصادية كانت أم اجتماعية فالإنسان هو هدف أية تنمية وهو وسيلتها في وقت واحد وتنميته تقتضي إعداده وتربيته وإكسابه السلوك والاتجاهات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المطلوبة أي تقتضي تنشئته تنشئة اجتماعية خاصة تتفق والأهداف الاجتماعية الكبرى لشعب أو الأمة .

وبصورة عامة فإن المنظور السوسيولوجي يفترض أن تنطلق التنمية من الأمور التالية :

- 1 - الموازنة بين مصالح الجيل الحاضر ومصالح الأجيال المقبلة (مصلحة الأمة)
- 2 - بالنسبة للجيل نفسه لا بد من الموازنة بين مصالحه العاجلة ومصلحه الآجلة
- 3 - مراعاة طبيعة البنية الاجتماعية القائمة (الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة) والتكهن بموقف وحاجات كل من هذه الطبقات والفئات والشرائح
- 4 - المستوى الثقافي العام (الوعي الفردي والاجتماعي)
- 5 - التركيب النفسي للمجتمع (درجة النضوج الثوري ، الإحساس بالتخلف ، الاستعداد للتضحية 000الخ)
- 6 - التركيز على النواحي المتعلقة بتنمية العنصر البشري (التعليم – الصحة- الرعاية الاجتماعية – النوادي والمؤسسات الثقافية والرياضية 00000الخ)
- 7 - طبيعة السلطة السياسية القائمة ومدى التقاف الجماهير حولها
- 8 - تحديد المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع (مرحلة الثورة الاستقلالية ، أم الثورة البرجوازية الديمقراطية ، أم الديمقراطية الثورية ، أم ماذا ؟)
- 9 - الوضع الأيديولوجي أو المناخ الأيديولوجي السائد في المجتمع وهل هو المناخ البرجوازي أم المناخ الاشتراكي
- 10 - المكانة الدولية للمجتمع المعني بالاستناد إلى حجمه السكاني والجغرافي وموقعه الاستراتيجي وكذلك ماضيه الحضاري وتطلعات جماهيره القومية ما حك جلدك مثل ظفرك وأهل مكة أدرى بشعابها الأمر الذي يضع على عاتق المتخصصين والعلماء مسؤولية وضع نظرية تنموية تتلاءم والظروف الموضوعية والذاتية للعالم الثالث مستفيدين من كل ما كتب حول هذا الموضوع